جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العليم
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

دور القضاء الدستوري في حل تنازع الاختصاص بين القضاء العسكري والقضاء العادي

رسالة تقدم بها الطالب

حيدر أنيس عبد الكريم عمران

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام.

إشراف الدكتور

علي سعد عمران القيسي
أستاذ القانون العام

1443هـ

2022م

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء (الآية / 59)

الإهداء

إلى من كتب بالدماء حقيقة الولاء والذين سالت دماؤهم على أرض الوطن إلى «أبطال جيشنا الباسل والقوات الأمنية» إلى كل من دافع عن أرض الوطن، وضحى من أجله.

إلى الذي أمطر جبينه رحيقاً أستمد منه قوتي والذي أنار دربي بالأمل .. إلى قدوتي وعزوتي ومثلي الأعلى وسندي ... والدي العزيز.

إلى التي بدعائها تذلّلت الصعاب وبحنانها سكنت وتلاشت الآلام ومن كانت الجنة تحت أقدامها .. حبيبة القلب والنور الذي يضيء حياتي ... والدتي الغالية.

إلى رفيقة دربي وسر سعادتي وبهجتي شريكة عمري ... زوجتي العزيزة.

إلى قرة عيني وفرحة فؤادي ... أولادي.

إلى أساتذتي في دراسة الماجستير وفقهم الله.

أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث

شكر وعرفان

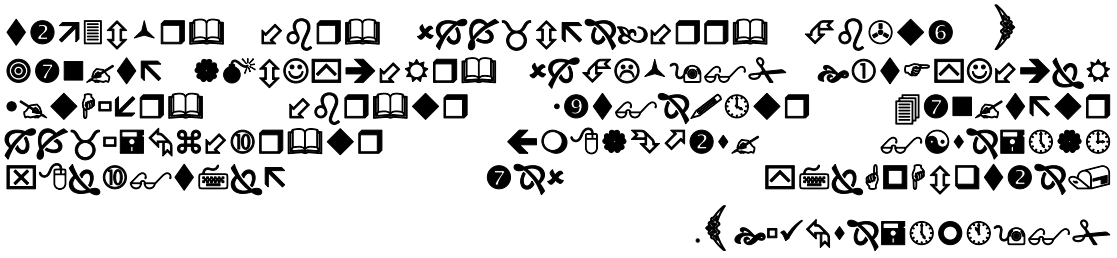

وأنا أكتب ما تبقى من هذه الرسالة لابد لي ابتداءً أن أحمد الله حمداً كثيراً وأشكره على فضله ونعمته الحمد لله الذي هدانا لحمده وجعلنا من أهله لنكون لإحسانه من الشاكرين والصلاة والسلام على الشمس الممددة لسرج القلوب ومصابيح النفوس وأقمار البيان وأنجم الهدى رسول الله محمد الأمين وعلى آله وصحبه المنتجبين أما بعد :

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل وبوافر التقدير إلى أستاذي الفاضل المشرف الدكتور (علي سعد عمران) لتفضله بالإشراف على رسالتي ولسعة صدرهِ ورعايته لي طيلة فترة إعداد الرسالة إذ كان لملاحظاتهِ القيمة ولمساتهِ الأثر الواضح والكبير في بلورة هذه الرسالة بشكلها النهائي على الرغم من مسؤولياته الكثيرة ومشاغله لم يبخل عليّ بالنصح والمشورة والتوجيه .. فجزاه الله تعالى خير الجزاء وجعله مثلاً يقتدى به علماً وخلقاً.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى أساتذتي في معهد العلمين للدراسات العليا عموماً وأخص منهم بالذكر أساتذتي في قسم القانون وفقهم الله لما يرضى ويحب.

كذلك أتوجه بالشكر الجزيل إلى العاملين في مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا ومكتبة جامعة كربلاء والعاملين في مكتبتي العتبة الحسينية والعباسية المقدستين الذين لم يبخلوا عليّ بأية مساعدة.

وأتقدم بالشكر إلى كافة الذين مدوا لي يد العون والمساعدة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين أئمة الحق وسادة الخلق (عليهم السلام) وصحبه الكرام.

الباحث

المستخلص

إن تشكيل القضاء العسكري ونشأته في العراق ما هو إلا تأكيد لحاجة السلطة القضائية في الدولة العصرية إلى قضاء متخصص ومستقل يُعنى بما من شأنهِ أن يمس المصالح العليا للقوات المسلحة وكافة القطعات الأمنية، التي تمس بمصلحة الدولة وأمنها واستقرارها لذا أورد المشرع العراقي النصوص القانونية الخاصة بتشكيل القضاء العسكري في دستور جمهورية العراق لعام 2005 فقد أورد بالمادة (99) تشكيل القضاء العسكري وأوضحت هذه المادة من الدستور اختصاص المحاكم العسكرية التي تنظر في كافة الجرائم ذات الطابع العسكري والمرتكبة من العسكريين، الذين ينتسبون إلى القوات المسلحة العراقية بكافة تشكيلاتها وصنوفها لذا فقد وضع المشرع أمن واستقرار البلاد والمصلحة العسكرية والأمنية فوق أي مصلحة أخرى وينظم هذا بقانون، فقد نظم المشرع قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري رقم (30) لسنة 2007 (الملغي) ومن بعده نظم قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكرية رقم (22) لسنة 2016 النافذ الذي تم العمل بموجبه عام 2017 بعد نشره في الجريدة الرسمية. ومن هنا بدأ العمل بتطبيق قانون القضاء العسكري ليباشر كافة الاختصاصات الممنوحة له بموجب الدستور فظهر وبدأ التداخل بين اختصاصات القضاء العسكري والاختصاصات الممنوحة إلى القضاء العادي في الدولة لأن الأخير هو صاحب الاختصاص الأصيل والوحيد للنظر في جميع الدعاوي العمومية قبل تشكيل القضاء العسكري ونشأته، فقد تتنازع الجهتان تنازعاً إيجابياً إذ تدعي كلاهما اختصاصهما بالدعوى دون الجهة الأخرى، وقد تتنازع سلبياً تاركة كل منهما النظر بالدعوى باعتقادها أن الجهة الأخرى هي الجهة المختصة بها. ومن هنا جعلت الرسالة تحمل عنواناً "دور القضاء الدستوري في حل تنازع الاختصاص بين القضاء العسكري والقضاء العادي" إذ إن للمحكمة الاتحادية العليا في العراق اختصاصاً منصوصاً عليه في نصوص الدستور وبصورة واضحة بأن لها النظر في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء ومنها العسكري والعادي وهو ما استوجب من المشرع تعديل القوانين القضائية لهذا الغرض غير أن قضاء محكمة التمييز الاتحادية لم يكن ملتفتاً لهذا الموضوع وهو ما زاد من ظهور إشكالية البحث المطروح.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ – و
المقدمة	1 – 6
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لتنازع الاختصاص بين القضاء العسكري والقضاء العادي	**7 – 65**
المبحث الأول : مفهوم تنازع الاختصاص القضائي	**8 – 32**
المطلب الأول: ماهية تنازع الاختصاص القضائي	8 – 19
الفرع الأول : تعريف تنازع الاختصاص	9 – 16
الفرع الثاني : أسباب تنازع الاختصاص	16 – 19
المطلب الثاني : أنواع تنازع الاختصاص القضائي وشروطه	19 – 32
الفرع الأول : أنواع تنازع الاختصاص وحالاته	19 – 26
الفرع الثاني : شروط تنازع الاختصاص	27 – 32
المبحث الثاني : التأطير القانوني للقضاء العسكري	**33 – 65**
المطلب الأول : التأطير القانوني للمحاكم العسكرية الدنيا	33 – 57
الفرع الأول : تشكيل المحاكم العسكرية الدنيا	34 – 47
الفرع الثاني : اختصاصات المحاكم العسكرية الدنيا	47 – 57
المطلب الثاني : التأطير القانوني للمحاكم العسكرية العليا	57 – 64
الفرع الأول : تشكيل المحاكم العسكرية العليا	57 – 61
الفرع الثاني : اختصاص المحاكم العسكرية العليا	61 – 64
خلاصة الفصل الأول	65
الفصل الثاني : التنظيم التشريعي لحل تنازع الاختصاص بين القضائين العسكري والعادي	**66 – 118**
المبحث الأول : الاتجاهات العامة لحل تنازع الاختصاص بين القضائين العسكري والعادي	**67 – 94**
المطلب الأول : دور المحاكم العليا في حل تنازع الاختصاص	67 – 78

الفرع الأول : دور محكمة التمييز الاتحادية	72 – 68
الفرع الثاني : دور محكمة التمييز العسكرية	78 – 72
المطلب الثاني : اجراءات تعيين المحكمة المختصة	94 – 78
الفرع الأول : مفهوم اجراءات تعيين المحكمة المختصة	82 – 79
الفرع الثاني : آلية اجراءات تعيين المحكمة المختصة	94 – 83
المبحث الثاني : اختصاص جهة القضاء الدستوري بحل تنازع الاختصاص	**118 – 95**
المطلب الأول : اختصاص جهة القضاء الدستوري في العراق	105 – 95
الفرع الأول : اختصاص المحكمة الاتحادية العليا في نظر دعوى التنازع	101 – 96
الفرع الثاني : تطبيقات المحكمة الاتحادية العليا في نظر دعوى التنازع	105 – 101
المطلب الثاني : اختصاص جهة القضاء الدستوري في الدول المقارنة (مصر وفلسطين)	117 – 106
الفرع الأول : اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر دعوى التنازع في مصر	112 – 106
الفرع الثاني : اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر دعوى التنازع في فلسطين	117 – 112
خلاصة الفصل الثاني	118
الخاتمة	**124 – 119**
النتائج	**122 – 119**
المقترحات	**124 – 123**
قائمة المصادر	**136 – 125**
المستخلص باللغة الانكليزية	**A – B**